Center for Civil Society and Democracy

التحديات وسبل مواجهتها خلال الانتقال السياسي في سوريا

٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٥

مع نهاية دكتاتورية الأسد في ٨ كانون أول ٢٠٢٤، نشأت فرصة تاريخية لدى السوريين والسوريات لبناء دولة تعددية، تشـــميلية تعزز الديمقراطية والعدالة والســـلم الأهلي بين جميع مكوّنات المجتمع السوري.

عمل مركز المجتمع المدني والديمقراطية خلال السنوات السابقة مع مجموعة واسعة ومتنوّعة من السوريات والسوريين، ومن ضمنهم قادةٌ من الشباب والنساء وممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية. وقد أطلق المركز في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ نداءً للشراكة وقدم توصيات لضمان مشاركة فاعلة للنساء السوريات في الانتقال السياسي، وأجرى مشاورات شملت في جولتها الأولى أكثر من ٣٠ منظمة محلية وحوالي ٢٠٠ شخص من شركاء المركز. وقد ركزت الاستشارات على تحديد أهمّ التحدّيات خلال هذه الفترة الحساسة التي تمرّ بها سوريا وسبل مواجهتها. ويقدم الجدول التالي ملخص لأهم النقاط الرئيسية في هذه المشاورات.

	التحدّيات	سبل المواجهة
الاستقرار السياسي والحكم التشميلي	• مصير مجهول للسوريين وغياب رؤية واضحة للمستقبل. • انعدام الاستقرار السياسي والأمني، مع تزايد انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الحوكمة الرشيدة. • التفرد بالحكم وإقصاء المكونات الإثنية والدينية، وعدم ضمان واحترام حقوق النساء وتهديد حرية المعتقد. • عودة الحكم المركزي وهيمنة العسكر. • خطر التطرف العنيف.	• توحيد الرؤية الوطنية ودعم العملية السياسية استناداً إلى القرارات الدولية. • ضمان مشاركة النساء في عملية الانتقال السياسي جميع المجالات بما لا يقل عن ٣٠% في جميع مراكز صنع القرار. • صياغة دستور يعكس تطلعات جميع السوريين ويؤسس حكم لامركزي، يفصل الدين عن الدولة ويضمن فصل و توازن السلطات، واستقلال القضاء. • إشراك المجتمع المدني والشباب والنساء (بما لايقل عن ٣٠%) في عملية الانتقال السياسي.
الأمن وسيادة القانون	• غياب آليات واضحة لمحاسبة مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. • مخاطر انتشار الأسلحة وتنشيط خلايا إرهابية. • تكميم الأفواه وقمع الحريات.	• الاعترافات بالجرائم والتعويضات وإعادة الحقوق وضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. • تعزيز العدالة الانتقالية من خلال لجان تقصي الحقائق وإصلاح القضاء واستقلاله وسيادة القانون. • برامج نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين. • ضمان تعزيز قوات الأمن المستقلة الاستقرار.

		• ضمان حقوق الإنسان والمساواة للجميع ومسار تشميلي للعدالة الانتقالية، متضمنا المحاكمات.
الوضع الإقتصادى وإعادة الإعمار	• انهيار البنية التحتية والعملة المحلية. • غياب العدالة في توزيع الموارد والخدمات. • تفاقم البطالة وهجرة الكفاءات.	• خطط شاملة لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. • تعزيز التعليم والتدريب المهني للشباب. • خلق فرص عمل والاستثمار في مشاريع تنموية. • مكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي. • بناء علاقات استراتيجية مع الجهات المانحة.
النازحين واللاجئين والمعتقلين والمغيبين قسرا	• مخاطر العودة القسرية للاجئين والنازحين دون توفر الأمان والخدمات. • غياب الحقيقة حول مصير المختفين قسرا. • تلف ومحو أدلة الإعتقال والتعذيب ضمن مراكز الاعتقال والسجون. • غياب المساءلة لمن ارتكب انتهاكات حقوق الإنسان.	• تحسين ظروف المعيشة للنازحين والعائدين. • تقديم دعم نفسي للمعتقلين وعائلاتهم وعائلات المغيّبين قسرا، وخاصة الأطفال. • تشكيل لجنة وطنية مهمتها الحفاظ على الأدلة والوثائق وكشف المقابر الجماعية، وربع الوعي حول أخمية هذه المهمة. • إعادة البيوت والممتلكات الشخصية لأصحابها. • ضمان عودة آمنة وطوعية وكريمة ومنسّقة للاجئين والنازحين.
التماسك المجتمعى والمصالحة	• تصاعد خطاب الكراهية. • ضعف التمثيل السياسي للنساء والأقليات. • غياب مؤتمر وطني جامع. • ضعف الثقة بين المكونات السورية.	• إشراك جميع المكونات السورية في صياغة الدستور وضمان الحريات الشخصية بما فيها حرية المعتقد. • حملات لنبذ خطاب الكراهية وتعزيز ثقافة الحوار. • تنفيذ مبادرات للمصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات. • دعم الشباب في تعزيز السلم الأهلي.
المصالح الجيو – سياسية	• التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن السوري.	• تعزيز السيادة الوطنية عبر تقوية المؤسسات. • بناء تحالفات دولية تعزز المصالح السورية القائمة على الديمقراطية والتعددية.
الخدمات الأساسية	• نقص حاد في الرعاية الصحية والتعليم. • نقص حاد في الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والانترنيت.	• دعم القطاع الصحي والتعليمي والخدمي. • تنسيق جهود المجتمع المدني لتحسين الاستجابة الإنسانية. • تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والجهات المانحة.

الفساد وضعف الحكومة	• انتشار الفساد واستغلال الوضع لتحقيق مكاسب غير مشروعة. • غياب الاعتراف الرسمي ببعض الشهادات والوثائق السورية.	• إنشاء آليات لمراقبة أداء الحكومة وضمان المساءلة. • دعم الإعلام المستقل لمكافحة الفساد ونشر الشفافية. • الإصلاح المؤسساتي بما فيها إصلاح المؤسسات الإدارية والمالية.